

ما ينشر في هذه الصفحة لا يعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

تركيا تسخر من العقوبات الأمريكية وتتوعد واشنطن

محمد حسن القوجاني

على ما يريد من دولة أخرى حتى الدول الحليفة لوقت طويل. بالمقابل وبعد أن فرضت الخزانة الأميركية



عقوبات ضد وزير العدل والداخلية التركيين لـ «دورهما في احتجاز القس الأميركي». أعلنت تركيا أنها سترد «بالمثل ودون تأخير»، واعتبرت أن ما وصفته بـ «الموقف الأميركي العدائي» لن يخدم أي هدف. كما أعلن الوزير أن أنه ليست لديهما أي ممتلكات أو أموال أو حسابات في أميركا ليتم تجميدها!

وقال وزير العدل التركي عبد الحميد غل إنه لا يملك «قرشاً واحداً» في الولايات المتحدة، أو أي دولة أخرى خارج تركيا. وأضاف: «لم يكن لدي حلم سوى العيش على هذه الأرض (تركيا)، والموت فيها... إذا حالفني الحظ، فربما سأستري يوماً ما بستان زيتون صغيراً في مسقط رأسى بولاية غازي عنتاب».

كما سخر وزير الداخلية التركي، سليمان صويلو، من إدراجها في قائمة العقوبات الأميركية، مؤكداً تصميم أنقرة على محاسبة الداعية المعارض فتح الله غولن المقيم في الولايات المتحدة ومنظمتها.

بلغت حدة التوتر السياسي بين تركيا وأميركا في الأشهر الماضية أعلى مستوياتها لأسباب عدة.

تجاهل تركيا المطالب الأميركية في عدة قضايا

وجاء التوتر بين الطرفين، على خلفية التقارب التركي-الروسي والتباعد بين الموقفين التركي والأميركي في ملف سوريا وعدم تسليم واشنطن غولن (المتهم في انقلاب ٢٠١٦) لتركيا ورفض أنقرة الحظر الأميركي ضد طهران ووقف شراءها النفط الأيراني، والنتيجة أن العلاقات التاريخية بين أميركا و تركيا ليست كما هي في السابق!

العقوبات الأميركية ضد أنقرة جاءت بعد أن أعلنت واشنطن أنها لا تنوي تسليم تركيا مقاتلات اف ٣٥. والسبب هو أن تركيا تريد أن تشتري منظومة صواريخ أي ٤٠٠ من خصم أميركا أي «روسيا» وأن تركيا لها سياساتها المستقلة في المنطقة بعيداً في بعض الأحيان عن أميركا.

وانعكس الإعلان عن العقوبات الأميركية على الليرة التركية، فبلغت أدنى مستوى تاريخي لها، وقدره ٥ ليرات للدولار، وخسرت الليرة التركية منذ بداية العام الجاري ٦٧ في المائة من قيمتها أمام الدولار، وسط مخاوف المستثمرين من الوضع الاقتصادي.

هذا الموقف الأميركي انتقده المحللون السياسيون. على سبيل المثال قال الكاتب ديليو جي هينيفان بمجلة تايم: «خلال الـ ١٨ شهراً التي ضاهاها ترامب في السلطة، أظهر أنه يرغب في توظيف القوة الاقتصادية الأميركية بطرق لم يسبقه فيها أي من أسلافه».

كما وصف الكاتب الخطوة الأميركية بأنها تصعيد غير مسبوق ضد تركيا العضو بحلف الناتو التي تستضيف أكبر مخزون أميركي من الأسلحة النووية في الخارج، كما أنها تؤرخ لأحدث محاولة من ترامب لاستخدام دور أميركا المهيمن في النظام المالي العالمي للحصول

من واشنطن بإيقاف عملية تسليم أنقرة مقاتلات أف-٣٥.

وفي تصعيد للهجة الهجوم على واشنطن، اعتبر أردوغان أن تهديدات ترامب تحمل ما أسماها «العقيلة الإنجليزية الصهيونية» وقال: «من غير الممكن قبول لغة التهديد التي تستخدمها العقيلة الإنجليزية الصهيونية في الولايات المتحدة الأميركية».

وأكد أردوغان: «سنواصل المضي قدماً في السبيل الذي نؤمن به، دون أدنى تنازل عن حريتنا واستقلالنا واستقلالية قضائنا».

وجه آخر لسبب الضغوطات الأميركية ضد أنقرة

هذا ويمكن ان نعتبر ان تهديدات ترامب ضد تركيا تهدف لاستجداء دعم الإنجليبين في الانتخابات النصفية المزمع إجراؤها بعد أشهر.

يعتقد البروفسور دانييل سيرور، من جامعة جون هوبكنز، إن «تهديدات ترامب متعلقة تماماً بالسياسة الداخلية للبلاد، وليست لها علاقة بتركيا». وأن وراء هذه التهديدات محاولة من ترامب لإظهار نفسه بمظهر المدافع عن زعيم إنجليبي يواجه اتهامات في تركيا.. بهدف الحصول على أصواتهم في الانتخابات المقبلة.

ويشير سيرور إلى أن أصوات الإنجليبين قد تآقت بسرعة بسبب الفضائح التي طالت إدارة ترامب، لذا يعمل على الحفاظ على هذه الأصوات عبر تقديم الوعود لهم والتقرب إليهم في قضايا تهتمهم.

مهما كان سبب العقوبات الجديده علي أنقرة، أما انتخابات أميركا أو سياسات تركيا، فلا يمكن أن تجاهل الخلافات المتصاعدة بين أميركا و تركيا لا سيما كما يبدو أن أردوغان اتخذ قراره المصيري و هي التقارب لروسيا و حفظ علاقاتها المتينة مع طهران وعدم الوثوق الكامل لحليفها التقليدي أي واشنطن في ظل نظرية تركية تقول: «أميركا كانت وراء انقلاب ٢٠١٦ في تركيا».

للإشارة إلى منظمة «فيتو» وزعيمها فتح الله غولن المتهم من قبل أنقرة بتدبير المحاولة الانقلابية الفاشلة في البلاد صيف ٢٠١٦، وترفض واشنطن تسليمه إلى تركيا.

موقف صامد من تركيا أمام أميركا في سياق متصل رفض القضاء التركي إطلاق سراح القس الأميركي المحتجز في بلاده بتهمة «التجسس والإرهاب» أندرو برانسون أو رفع الإقامة الجبرية عنه.

وأكد وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو بعد لقائه بنظيره الأمريكي مايك بومبيو بسنغافورة إنه أوضح للأمريكيين عدم إمكانية التوصل إلى نتيجة باستخدام لغة التهديد والعقوبات.

أردوغان: لغة التهديد لن تفيد وقبل ساعات من الإعلان عن العقوبات الأميركية على الوزيرين التركيين كان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، قال إنه لغة التهديدات لن تفيد، في إشارة إلى تهديدات

أثبتت الحكومة جدارتها.. والمستقبل السوري واعد

السيد ابو ايمان

هو الوصول الى هدف إعادة النسيج الدبلوماسي مع الدول الإقليمية والعربية والدولية التي لم تشارك في الإرهاب على سوريا ولم تسع لدمارها. ما يُمكن من تعجيل عودة السوريين الى بلدهم والى بناء علاقات قوية بين سوريا الجديدة الصلبة وبقية دول العالم.

من هنا فقد انطلق الأردن المجاور لسوريا بتشكيل لجنة مشتركة على أكثر

من مستوى (دبلوماسي وحكومي وأمني وإداري وتقني ولوجستي) ستكون بإشراف وإدارة وزيرة التخطيط والتعاون الدولي ماري قعوار التي كلفت مهمة التنسيق مع المسؤولين الروس والمراجع المعنية بهذه المهمة ضمن «لجنة تنسيق مشتركة» بما تجمعها من ممثلي المؤسسات الأممية والإنسانية.

وفي لبنان، أشار مسؤولون لصحيفة الجمهورية، التقوا البعثة الروسية التي زارت بيروت في وقت سابق، أن لبنان ينتظر عودة موفدين روس لإطلاع اللبنانيين على حيلة الحملة الدبلوماسية التي قادتها موسكو في مجلس الأمن الدولي و

أوروبا لمجلس النيبض بشأن إقامة عشرات «مراكز الإيواء» المؤقتة في سوريا، وما يمكن أن تقوم به واشنطن لترجمة تفاهم الرئيس دونالد ترامب وفلاديمير بوتين في «هلسنكي».

كما ابلغ الروس لبنان بالموافقة السورية على برامج «العودة غير المشروطة» سياسياً وأمنياً، وبضمانة روسية، غير ان لبنان لم يبدأ بعد عمله المشترك» بعكس ما فعله الأردن في أيام قليلة، ما سمح له بحضور «مؤتمر سوتشي» الإثنين الماضي بصفة مراقب.

وفي تركيا، يسعى الرئيس أردوغان لعودة اللاجئين السوريين الى بلادهم، ولا يريد لاجئاً سوريا واحداً جديداً على أرض بلاده، رغم تعامل الولايات المتحدة بتحفظ في ما يخص عودة اللاجئين السوريين،

السفارات العربية والدولية الى دمشق. من الطبيعي ان تحتاج سوريا بقوة ولايدي العاملة لابنائها ومواطنيها وخبراتهم، فهم أصحاب الحق في إعادة بناء ما هدمه الإرهاب والدول الراعية له، وإعادة اعمار ما دمرته الحرب التي شتتتهم في بقاع الارض وخصوصا في دول الجوار العربية والإقليمية ومنها تركيا ولبنان والأردن ومصر..

كما تحتاج سوريا لاعادة رؤوس الاموال الوطنية للعودة والإسهام الجدي والفاعل والحقيقي في بناء البلد، وذلك لن يتأتى الا بعد بسط السلطة للامن في ربوع سوريا لتهيئة الاجواء الشفافة لعودة الاستثمار وبناء المشاريع والبنى التحتية والانطلاق مجددا نحو افاق التقدم والرفق الحضاري. فالسوريون هم أصحاب الحق الاول والاخير في إعادة بناء بلدهم، ثم تأتي الخبرات الاجنبية ومنها العربية الموثوقة التي لم تباشر في مد المعارضة المسلحة بتفاصيل استمرار بقاء اربابها ماديا وتسليحيا وبمناهج تكفيرية تسقيطية حتى يومنا هذا.

وفي هذا السياق، ناشدت روسيا القوى العظمى، مساعدة سوريا في إنعاش اقتصادها وعودة النازحين، ورفع العقوبات الأحادية المفروضة عليها، فيما دعا مساعد المندوب الروسي لدى الأمم المتحدة، دميتري بولانسكي، أمام مجلس الأمن الدولي، الدول إلى عدم ربط المساعدة بمطالبها بإجراء تغييرات سياسية في نظام الرئيس السوري بشار الأسد.

روسيا اشارت على لسان وزير خارجيتها سيرغي لافروف إلى أن موسكو تعتبر محاولات بعض اللاعبين الخارجيين تقرير مصير سوريا بالنيابة عن السوريين أمراً غير بناء، مؤكداً عزم روسيا على تقديم المساعدة في تشكيل قائمة المجتمع المدني في اللجنة الدستورية السورية.

الاهم من كل ذلك بالنسبة الى سوريا

الذي يبشر بنجاحات اكيدة تتوازي مع قوة وصلاية السلطة المركزية الحاكمة.

فقد اشار الرئيس السوري بشار الأسد



وبوضوح تام أثناء اجتماعه مع وفد روسي زائر لدمشق الأسبوع الماضي ان «هدفنا الآن هو اِلب، رغم أنها ليست الهدف الوحيد على أي حال»، فيما قال الجنرال سيرغي رود سكوي وهو احد القادة البارزين في هيئة أركان الجيش الروسي «أن القوات السورية دمرت كلياً قوات جماعة «داعش» و«هيئة تحرير الشام» (النصرة سابقاً) في جنوب سوريا وحررت ٢٣٢٢ كيلومتراً مربعاً، وسيطرت على ١٤٦ بلدة، وباتت تسيطر بالكامل على ثلاث محافظات وهي درعا والسويداء والقنيطرة وكل الحدود مع الأردن ومعاربها.

ان عودة الظروف الطبيعية الى ما كانت عليه سابقاً تحتاج الى رفع العقوبات الاقتصادية عن سوريا التي كانت سبباً مباشراً في هجرة غالبية السوريين الى البلدان المجاورة، ما يمكن السوريين من مساعدة أنفسهم، كما يحتاج توفير الظروف الطبيعية عودة رؤوس الاموال الوطنية وبسط الامن لتهيئة ظروف عودة اللاجئين وبناء البلد ما يمكن من عودة

بدأت سوريا تتعافى من جراحها المشنخة التي عانت منها لسنتين عجاف نتيجة طعنات اقليمية ودولية منها عربية

خليجية واخرى تركية واسرائيلية تكالبت عليها صبت جميعها في بوتقة انهاء حكم الرئيس السوري بشار الاسد وتفتيت سوريا الدولة القوية التي تواجه عن قرب مخططات الكيان الاسرائيلي التوسعية في المنطقة.

نهيت آمال وطموحات تركيا وقطر والامارات والسعودية ادراج الرياح في تمكين جماعات موالية لهم في السيطرة على سوريا وعموم المنطقة كما تبددت احلامهم والكيان الاسرائيلي في تفتيت الارض السورية وجعلها اشلاء متناثرة تسيطر عليها عصابات مسلحة ذات مسميات مختلفة كـ«جيش الاسلام» وغيرها من واجهات تفتتة على فئات موائد توفرها لها السعودية والامارات فيما يوفر لها الكيان الاسرائيلي الرعاية والحماية. سوريا اليوم عادت الى ما كانت عليه قبل سبع سنوات تسيطر على اغلب اراضيها ولم يعد هناك سوى بضعة جيوب حرجة مألها الرجوع الى احضان البلد لا ريب، ما ينعكس بقوة على وضعها الدبلوماسي

وثائقي ألماني يكشف "أسرار السعودية" ودعم الرياض للإرهاب

يقدم الفيلم الوثائقي "أسرار السعودية" للمتلقى الألماني والأوروبي صورة صادمة وغير معهودة للسعودية، ككيان فاحش الثراء يوجه منذ عقود مداخيله من أموال النفط للترويج لنمط متشدد من الإسلام، وفي دعم وتمويل الإرهاب إقليمياً وعالمياً.

ويمثل هذا الوثائقي إنتاجاً مشتركاً لشبكة "زد دي أف" التلفزيونية الألمانية شبه الرسمية، وشبكة "بي بي سي" البريطانية، وتتناول أجزاءه الثلاثة الممتدة لأكثر من ساعتين ثلاث قضايا مستقلة، تلقي نظرة فاحصة على السعودية في العمق، خاصة التشابكات الأيديولوجية والمالية لـ"آل سعود".

ويحمل الجزء الأول لهذه السلسلة الاستقصائية عنوان "على خطى الإرهاب"، ويعتبر أهم أجزاءها وأكثرها زخماً، ويركز على بحث ارتباطات الأسرة السعودية الحاكمة مع داعمين لـ "نمط متشدد من الإسلام"، والمدى الذي ذهب إليه هذه الأسرة بتقديم الدعم المالي لـ"المتطرفين" من أجل تأمين استمرار حكمها.

نموذج متشدد ويتتبع هذا الجزء التمويل الذي قدمته السعودية منذ التسعينيات لنشر "نموذجها المتشدد للإسلام"، ودعم مجموعات جهادية، بدءاً من حرب البوسنة إلى هجمات سبتمبر/أيلول ٢٠٠١، مروراً بسوريا والهند وفلسطين وصولاً إلى اليمن والحرب الدائرة هناك.

ويبدأ الوثائقي تتبعه للتمويل السعودي من البلقان فيعتبر أن تمويل السعودية بناء



١٥٠ مسجداً هناك ووجود أكاديمية الملك فهد في البوسنة، غير الطبيعة المتسامحة المعروفة تاريخياً للإسلام بهذه المنطقة، وتعرض الفيلم لقتال أعداد من الشبيبة البوسنيين بصوف تنظيم داعش الارهابي في سوريا، كإفراز للتأثير السعودي بالبلقان، ورأى في هذا تطوراً جديداً للتطرف في أوروبا.

ويشير "على خطى الإرهاب" إلى أن وجود ١٥ سعودي بين ١٩ مشاركاً بتنفيذ هجمات ١١ سبتمبر/أيلول، ووقوع السعودية بعد هذه الهجمات تحت ضغوط غربية متزايدة.

ولفت الوثائقي -عبر مناقشة خبراء أمنيين غربيين وأثراك- إلى إقرار الحكومة السعودية بتبرع مواطنيها ومؤسساتها الخيرية بمبلغ ٧٢ مليار يورو في الأعوام العشرين السابقة لهجمات ١١ سبتمبر/أيلول لتمويل أنشطة إسلامية بالخارج، وأشار إلى إصرار الرياض على نفي مجيء هذه التبرعات من أمراء أو شخصيات رسمية.

لكن بروس ريدل المستشار لمدة ٢٠ عاماً في وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (سي آي أي)، تحدث بالفيلم عن دور محوري للملك السعودي الحالي سلمان بن عبد العزيز خلال عقود مضت بجمع تبرعات داخل الأسرة الحاكمة "للمجاهدين".

ويتحدث ميشيل شتيفنز الخبير بالمعهد الملكي البريطاني للدراسات الأمنية عن دعم السعودية لمجموعات مسلحة إسلامية في سوريا، واعتبر أن تنظيم داعش الارهابي الذي تبنته ومولته وسلحته الرياض مثل تنظيمًا سعودياً أكثر من كونه سوريا، ولفت إلى أن نفي الحكومة السعودية وجود أي تمويل من شخصيات رسمية للتنظيم في سوريا، يقابله عثور "التحالف الدولي" ضد تنظيم داعش بمناطق استولى عليها من التنظيم على قذائف دبابت اشترتها الحكومة السعودية من بلغاريا.

وعود ابن سلمان وناقش الفيلم خبراء أمنيين وعسكريين حول تفعيل الأسرة السعودية الحاكمة لمساعدتها لتطبيق تعهدات ولي العهد محمد بن سلمان بالعودة للإسلام المتسامح السائد خارج المملكة، وتجفيف منابع تمويل التطرف بالخارج، ونقل عن الجنرال ديفد باتريوس المدير السابق لوكالة الاستخبارات المركزية الأميركية قوله إن تعهد ابن سلمان تطور إيجابياً لكنه يطرح سؤالاً هو هل سيكون تطبيقه مرحلة مؤقتة أم ثورة.

ويناقش "أسرار السعودية" في جزئه الثاني "على خطى المال" إمكانية القضاء على الفساد فعلياً بالسعودية، ويتطرق لأوضاع داخلية سعودية قاتمة، ويتعرض لحملة ولي العهد السعودي في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، وما تلاها من اعتقال ٥٠٠ من الأمراء وكبار رجال الأعمال والأثرياء، ويعرض بالمقابل لمظاهر الثراء الفاحش لـ"حاكم السعودية الفعلي" وشراء ابن سلمان يختاً بقيمة ٤٠٠ مليون يورو.

ويتساءل الفيلم في جزئه الثالث "الصعود والقمع" عن استمرار نظر الغرب للسعودية كمرساة للاستقرار بالشرق الأوسط تحت قيادة محمد بن سلمان، ويناقش إشارات ولي العهد السعودي المتناقضة بتطبيق إصلاحات، بموازاة استمرار نظامه الصارم بالبطش بلا رحمة مع كل معارضيه.

وفي نهايته تعرض الفيلم الألماني البريطاني إلى الحرب السعودية باليمن، وأبرز قول الخبير الأمني البريطاني شتيفنز إن السياسة السعودية الحالية عدوانية وغير مسبوقة ولا أحد يعرف مآلتها ولا تأثيرها على الاستقرار بالشرق الأوسط.

ولفت الوثائقي الاستقصائي بختامه لوصف الجنرال باتريوس آل سعود بأنهم "أصدقاء بأخطاء"، وتحذيره -ملحماً إلى ولي العهد السعودي صغير السن قليل الخبرة- من أن أي اضطراب محتمل بالمملكة سيتسبب بكارثة للشرق الأوسط والعالم.

وتشترط تقديم المساعدات الانسانية مقابل المشاركة في "إعادة الإعمار" بعد "انتقال سياسي".

خليجياً.. ورغم تصريح مصدر رسمي سوري ان "الأمر غير مؤكد بعد"، فإن أبناء تداولتها مصادر اعلامية أكدت سعي الإمارات لاستكمال إجراءات إعادة فتح سفارتها في دمشق، وان "أبو ظبي تجري حالياً أعمال الصيانة في مبنى سفارتها في دمشق، تمهيداً لإعادة افتتاحها" التي